

واما تقدمه في الوقت على الملك الشهود فلا يضر عند بيان حصفه حيث استوط
اجماعهم والا كانوا قد دفعه وظاهر الفزان حلافة لان الاطلاق ساء والجمع والفرق
على السوا وقد قام بيان الزوج الاربع عام الشهود الاربع حتى وصفت بها الحك
لغيره تعالى وندى عنها العذاب فكيف لا يكون احد الاربع **قوله** على طر المؤمنين
والوصفات بانفسهم هذا كما يه انه كان الواجب ان تفاعلوا المؤمنين على ما ملون به
انفسكم فنظر اجرك لو كان كان هذا المرعي من غير مطرف **قوله** انه لا يحل في
ان يحاطوا به الكون على طر نفسه لعدم الفارق وهذا هو المولى ومن قاله
ابو ايوب وروجه **قوله** فان قلت فكيف حال في الآية الاخرى والامم على
عدم قولهم ساء كما في هذا الممتان عظيم فكيف حرم المرعي في غير موضع المزم فانه لا يجوز ان
يكلفه ساء ساءه ذلك لانه تكليف بالقدم بالفتح قلت المرعي ان يقول هذا الممتان
عظيم في نفسه فكيف يرمى من الاصل برانه من فسي الرامى بغير علم باهت فاهو
كذلك فانه من الممتن عمر على كاذبا وبما في سير المهاد الشهاده بالبراه
في عصر الامر لان الكلفه لا ساءى **قوله** ومتملك ان يكون العنع هذا يجب ان
والفرقة بعد الطرح الى العلم بالنسب والتالف وهذا النسب بتلك الواضع اقوه فزان
البراه فيها وقد حقتنا في رواد العالم اخرج انه لا يجوز الاخبار بالمطمون بدون
قرنه واما علم **قوله** تعالى ولولا فصل الله عليكم حد حتمت ما ذكرى من احد ادا الآية
هي اخبار ما علم سجد من سوء احتيا والكل من الحياطين لولا ما سفضل الله به عليهم الا ان
على من يشاء منهم ولا اشعرت هكذا الحكم اعني انه لا يقع السلاه الا بالعلم به
وانه حصن بذلك من يشاء وكان هذا حقا فضا لقول المعتزلة في اللفظ اذ كل لفظ حصل
عنده التمسك الكلي فدخل الحكم في امكن في حقه تايد الرعي حتى ذكر ان الراد
ان الله سفضل رسول رسنهم من الاكثر ويظهر بهم من ذنوبهم ومع هذا التعسف
لمخلص لان ذلك واجب برعهم كلف يكون موصلا فيحتاج ان يتوسط التسميه الواجب

تفضلا

مضلا لكنه جرى على ظاهره كما تراه وكذا كقص الفصل في الآيه الاولى على الاحمال وذكر
الحاجله ففضل الله اعلم من ذلك وادرج **قوله** تعالى والمهاجرين يسئلون فيها الاذن
لم سطر المهاجره وندرج سطر الذي نزلت بسببه مسطر خاص عن ابن علي ان
الوارثه من الفعلين منسما **قوله** على كميئات للممشي الآيه من قول الراني لا يبلغ
الارائه الآيه اي الحسنة لا تزوج ولا تزوج اليها الا ان خصت ظاهرا في قوله
فلم تترك تصحيح الآيه ولم تترك تصحيح الالهه وانا بانفس الطبيب وتبينها ولا
تزوج اليها فكيف لا ولو اتفق ذلك الطبيب لصار حينا وخرج عن زمره الطبيب عند
من كميث ولله اصدار البيوت طعوننا في سطر ركبات النفوس كميث بحسب
اعمار الرناه فضلا عن المظهر من وهكذا شأن الطبيب لا يجوز ان يترك ساء
يرون كميث والاربع الهانسه الا ان يكون حراما لانه مصر حتما
ان بعض ملوك عمان قرعوا من عصرنا انه كان سبع الرنا فاراد امره ربيع
فان املها الاطلاق فحفظ عليها خلا اراد الدخول بها استعجب بعض طين
فعلقنا بشهداها لما نتم واقعا وهكذا اسان الحسبات والطيبه فتح الرجال
والعرض من الآيه الاخبار عن كون الطبيب فلفظ طبيب من عنده وكميث كذلك
فكلمة تدوم العشره من كلفه من وانما معنى في البدره مع فعل الطبيب حال
من عنده ومع عرض كميث عند الطبيب فكيف من كان عند الطبيب الاطبيب وان
باجل ملاحظه له بصير الحسنة طبيا ولذا حتم الآيه بسبب قوله او لو كان غير ذنوب
ما يتولون وكان الذي حتم الآيه باكلمات الحسنة والكلان الطيبه انما يكون ذلك
حين راي انه قد ظهر كسب من زوج الصالح وقد يكون الصالح مع الحسنة
وجواز ان ذلك لا يؤثرنا من عمله الصالح وقيل انفسه ذلك والحرض والظان
لكنها قرينة او بارعه كمالا وذات حال او نحو ذلك وقع ذلك حال حده
ليست لذلك ذلك ليس كذلك فلا يفسد صحة العماره وتوقعه معصفا مما
مرعى لها حمتها وظاهره **قوله** على والاسد من رهنن الا ما ظهر منها الرينه